مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية

لأن المعرفة تسبق الرأي

نشرة رقم 36 - يناير 2023

60 سنة ديون: من أعطى.. من أخذ.. ماذا كانت النتيجة؟

8 جهات قدمت أكثر من 21 تريليون دولار قروضاً لدول العالم حتى نهاية 2020

جغرافياً:

6.1 تريليون دولار لمنطقة الكاريبي ...

قطاعياً:

27.9 % للجهات غير الحكومية المضمونة من القطاع العام

النتائج:

22.7 % من صادرات السلع والخدمات عالمياً لخدمة الدائنين

لأن المعرفة تسبق الرأي

أسسه : صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة : هديل صالح كامل

نشرة رقم 36 – يناير 2023

www. josor.org

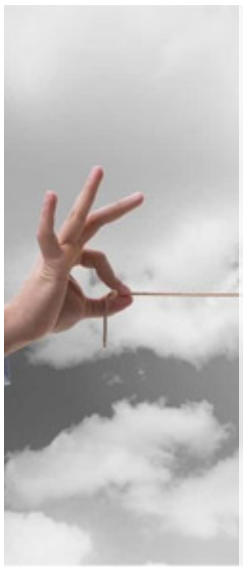

الديون أغلال حريرية حول رقاب الجميع

باتت الديون المتراكمة عبر العقود الست الماضية كالأغلال الحريرية التي تمسك برقاب دول العالم أجمع تقريباً، وتلعب دوراً مهماً في تأجيج الأزمات الاقتصادية التي تؤدى إلي مزيد من المديونية، خاصة مع وباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وغيرها من العوامل الأخرى التي يتوقع الكثيرون أن تسبب حالة من التضخم التصاعدي، بل والركود التضخمي.
ومع مطلع العام الجديد، ازدادت حدّة أزمة الديون، مصحوبة بحالة من قلة السيولة، والرغبة في المزيد من الديون من قِبَل عشرات البلدان، وهو ما يجعل من المهم الوقوف على الملامح الإساسية لهذه الظاهرة، عبر الإجابة علي ثلاثة أسئلة هي: من يعطي الديون، ومن يتلقاها، وماذا كانت نتيجتها بعد 60 عاماً على التعاطي معها.
قام مركز جسور بتحليل البيانات الأولية الواردة في قاعدة البنك الدولي حول إحصاءات الديون العالمية، والتي ظهر آخر تحديث لها أواخر العام الماضي، ويقدم المركز التقارير الواردة بهذه النشرة اعتمادا على فهرسة وتحليل البيانات المرتبطة بالمؤشرات ذات العلاقة بالأسئلة الثلاثة السابقة، وهى مجموعة مؤشرات الأطراف والجهات الدائنة، والتي جاءت داخل قاعدة البيانات مرتبطة بالجهات والأطراف المتلقية للديون داخل الدول المدينة، ثم مجموعة من عشر أدوات تتبع ورصد، تلقي الضوء علي العلاقة بين أنشطة الاستدانة، وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لدي الدول المدينة، وهي المعايير الواردة بالجداول المرفقة بالتقارير الثلاثة.

8 جهات قدّمت أكثر من 21 تريليون دولار قروضاً لدول العالم حتى نهاية 2020

■ محمود سلامه الشريف

عند محاولة التعرف على الجهات والأطراف الدائنة على مدار فترة الرصد الممتدة من 1970 إلي 2020، سنجد أن الديون الخارجية العالمية التي تجاوزت قيمتها أكثر من 21 تريليون و298 مليار دولار في العام 2020، قد قدمتها ثماني جهات دائنة، هم (البنك الدولي، المؤسسة الدولية للتنمية، البنوك التجارية، الدائنون الرسميون، دائنوا القطاع الخاص، صندوق النقد الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، دائنو سندات)، لتكون هذه القيمة هي الأكبر على الإطلاق مقارنة بالعقود الستة المُنصرمة، حيث لم يتجاوز حجمها 10 تريليونات دولار بنهاية 2010. وفي عام 2000 بلغ إجماليها 6 تريليونات و174 مليار دولار. في المقابل لم تكن القروض بهذا الحجم الكبير في العقود الثلاثة التي سبقتها، والتي كان مقدارها 195 مليار دولار فقط في عام 1970، غير أنها نمت إلي تريليون و610 مليار دولار بنهاية عام 1980، ثم تجاوز حجمها 4 تريليونات دولار بنهاية عام 1990.
وما بين عامي 2010 و 2020، زاد حجم القروض من الجهات الثمانية المذكورة بأكثر من الضعف، وهي ليست المرة الوحيدة التي يتضاعف فيها حجم القروض وإنما زادت بأكثر من مرتين ونصف في العقد الثاني من الفترة الزمنية محل الرصد أي ما بين 1980 و1990، إلا أن أكبر زيادة تحققت في قيمة القروض التي تمنحها هذه المؤسسات كانت في العقد الأول حيث نَمَت بأكثر من 8 مرات في 10 سنوات فقط. كما هو موضح بالجدول رقم(1)، ما ينهض دليلاً على أن حجم القروض لم ينكمش أبدا في ستين عاماً مُتصلة، بل ظل يضطرد إيجابيا باستمرار من عام لآخر ومن عقد لآخر، وهو مؤشر خطير نحو تفاقم مضطرد في حجم الدين الخارجي للدول يبعث على القلق.

ولعل التساؤل الجدير بالطرح هو؛ ما هي نسبة القروض التي ساهمت بها كل مؤسسة أو جهة من الجهات الثمانية؟ وهل تغيرت النسبة التي ساهمت بها هذه الجهات عبر الستين سنة محل الرصد؟

في الإجابة على التساؤل الأول، جاء الدائنون الرسميون في المرتبة الأولي بين الجهات الثمانية المانحة للقروض عالميا، إذ بلغ متوسط ما منحوه نحو 35.6 % من إجمالي القروض في الستين عاماً محل الرصد، ويرجع استحواذ هؤلاء الدائنون على نسبة المساهمة الأكبر من القروض الممنوحة إلى مرونة النظام القانوني لهم، والذي يعتمد على مجموعة من المبادئ العامة التي تعطي لهم انسيابية ومرونة كبيرة في مساعدة الدول المدينة حسب احتياجاتها باتفاقيات مستقلة وبضمانات مغايرة وبشروط قابلة للتنفيذ وليست تعجيزية، من ثم لا يوجد في نظامهم القانوني قواعد أو تشريعات صارمة متشددة كما في صندوق النقد الدولي على سبيل المثال. وتُلقّب هذه المجموعة من الدائنين بنادي باريس الذي أصبح مكونا من 20 دولة هي أكبر اقتصادات العالم بعد انضمام إسرائيل له في 2014.
ساهم الدائنون من القطاع الخاص بما متوسطه 32.04 % من إجمالي القروض الممنوحة من الجهات الثمانية في الفترة الزمنية ذاتها، ليحتلوا بذلك المرتبة الثانية من حيث حجم القروض الممنوحة حسب المؤسسة بعد الدائنين الرسميين، وبحسب الأمم المتحدة فالدائنين من القطاع الخاص هم الذين لا يندرجون في عداد الحكومات ولا هيئات القطاع العام. وهم يشملون حائزو السندات من القطاع الخاص، وبنوك القطاع الخاص، والمؤسسات المالية الخاصة الأخرى، والصناعيين والمصدرين وغيرهم من موردي السلع ممن يكون لهم مطالبات مالية.
وفي المرتبة الثالثة جاءت البنوك التجارية بنسبة مساهمة بلغ متوسطها 16.66 % في الستين عاماً. أما النسبة المتبقية في حجم القروض الممنوحة تشارك فيها باقي المؤسسات والجهات لا سيما المؤسسة الدولية للتنمية، ودائنو السندات، غير أن مؤسسة التمويل الدولية تذيلت القائمة بمساهمة متواضعة لم تتجاوز 0.01 % وفي العقد الأخير من فترة الرصد فقط.
وخلاف المتصور لم يكن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما أكبر مانحين للقروض، إذ تشير البيانات أن صندوق النقد الدولي قد ساهم بنسبة تتراوح بين حد أدنى هو 0.71 % وحد أقصى هو 2.57 % من إجمالي القروض التي منحتها الجهات الثمانية في العقود الستة محل الرصد، أما البنك الدولي فقد منح ما نسبته 0.96 % من إجمالي القروض في العقد الأخير وهي أقل نسبة ساهم بها في المقابل منح 2.08 % كأكبر قيمه له في العقد الأول من الفترة الزمنية ذاتها. من ثم يكون متوسط ما ساهم به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجتمعان هو 2.98 % في ستين عاما.
في الإجابة على التساؤل الثاني الخاص بالتغيّر الذي حدث في حصص أو مساهمة كل جهة دائنة عبر فترة الرصد المشار إليها، نجد أنها لم تكن تسير بوتيرة واحدة وإنما اعتراها كثير من التقلبات، فالدائنين الرسميين ساهموا في العقد الأول بأكثر من 55 % من إجمالي القروض وتقاسم الجهات السبعة الأخريات نسبة تقل عن 45 %، هذه البداية القوية لم تلبث كثيرا إذ انكمشت في العقد الثاني لتمنح قروضا بنسبة 31.6 %، إلا أن أقصى تراجع لنسبة القروض التي تمنحها هؤلاء الدائنون كانت في العقد الأخير بما مقداره 20.5 % فقط من إجمالي حصص الجهات الدائنة الثمانية.
تذبذبت كذلك حصة دائنوا القطاع الخاص عبر العقود الستة محل الرصد، فبعد أن ساهموا بما نسبة 26.8 % في عام 1970 زادت حصتهم بشكل ملحوظ بنهاية عام 1980 لتبلغ 39.9 % وهي الحصة الأكبر على الإطلاق، لحقها 3 انكماشات متتالية في الأعوام 1990،2000،2010 لتهبط تدريجيا على التوالي من 36.5 % إلى 28.9 % ثم 26.9 % قبل أن تعاود مرتفعة مرة أخرى بنهاية 2020 لتبلغ 33.6 % من إجمالي حصص هذه القروض.
أسهمت البنوك التجارية هي الأخرى بنسب لم تكن بالقليلة مقارنة بالجهات والمؤسسات المانحة الأخرى، مما يعني أنها أضحت المصدر الذي يحتل المرتبة الثالثة للدول المتلقية للقروض، إذ تراوحت الحصص التي شاركت بها ما بين 23.89 % بنهاية العقد الثاني في 1980 وهي أعلى نسبة لها عبر الستين عاما، و11.94 % بنهاية العقد الرابع عام 2000.
اللافت للإنتباه كذلك هو التطور الملحوظ في زيادة حصص القروض التي منحها دائنو السندات في العقود الأربعة الأخيرة، فبعد أن استحوذت على 2.3 % فقط من إجمالي القروض الممنوحة من الجهات الثمانية بنهاية عام 1970، و2.2% بنهاية 1980، ظلّت في ارتفاع مضطرد لتبلغ 6.4 بنهاية 1990، ثم 17.08 % بنهاية 2000، وفي العقدين الأخيرين قفزت إلي 18.5 % ثم 28.5 % تواليا.
أخيرا بالقدر التي تساعد به الجهات الثمانية معظم دول العالم في أن ترقي بوضعها الاقتصادي من خلال القروض التي تمنحها إلا أنه حال تفاقمها فإنها تدخل الدول في دوامة من الديون يصعب وربما يستحيل أحياناً النجاة فيها من الغرق.

الجدول رقم (1): إجماليات الديون في نهايات العقود الستة الماضية موزعة بحسب الجهات المقرضة والمانحة (مصادر الديون) بالنسب المئوية

السنة	1970.00	1980.00	1990.00	2000.00	2010.00	2020.00	المتوسط العام
اجمالى القروض	194907616775.00	1610266650466.10	4222926424352.90	6174000450017.71	9550668131545.07	21298609352221.00	
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	0.02	0.01	0.02	0.02	0.01	0.01	0.02
المؤسسة الدولية للتنمية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
البنوك التجارية	0.12	0.24	0.15	0.12	0.21	0.15	0.17
الدائنون الرسميون	0.55	0.32	0.38	0.38	0.29	0.21	0.36
دائنوا القطاع الخاص	0.27	0.40	0.37	0.29	0.27	0.33	0.32
دائنوا السندات	0.02	0.02	0.06	0.17	0.19	0.29	0.13
صندوق النقد الدولي	0.01	0.01	0.01	0.02	0.03	0.01	0.01
مؤسسة التمويل الدولية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الاجمالى	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00

مصدر البيانات الأولية :قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية . البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/ids . التحليل والعرض:مركز جسور

الشكل رقم(2): النسبة المئوية لإجمالي الديون في العام 2020 موزعة على المناطق الجغرافية

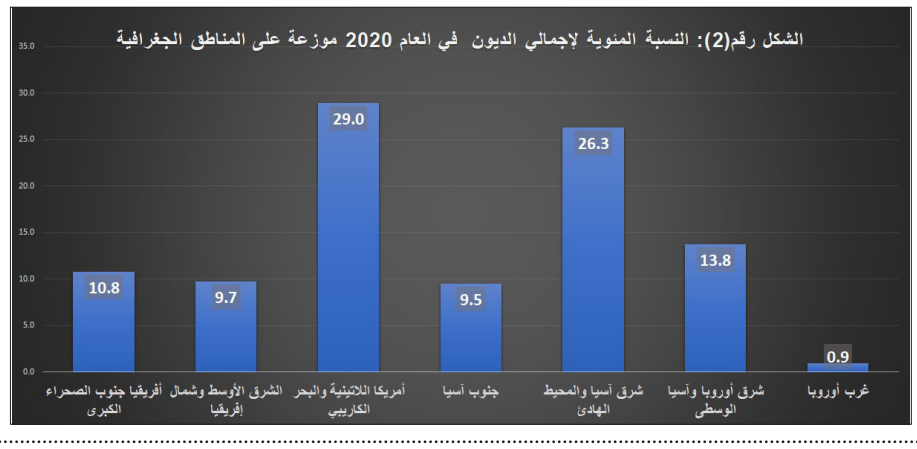

لأن المعرفة تسبق الرأي

جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والمجتمعية
JOSOR CULTURAL DEVELOPMENT STUDIES CONSULTING
دلة البركة Dallah Albaraka

أسسه : صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة : هديل صالح كامل

www. josor.org
نشرة رقم 36 ـ يناير 2023

■ نهال زكي

لمن ذهب هذا الكم الضخم من الديون عبر العقود الستة الماضية؟ بعبارة أخرى: من أخذ الديون؟

تقدم البيانات المتاحة إجابة على هذا السؤال من مستويين، الأول هو التوزيع الجغرافي للديون على مستوي مناطق العالم الجغرافية المعتمدة في تقسيم البنك الدولي، والثاني الجهات المتلقية داخل الدول المدينة بكل منطقة من هذه المناطق، وفي هذا السياق كان لمنطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ النصيب الأكبر من إجمالي الديون بنهاية 2020 حيث سجلت كلا منهما 6.1 تريليون و5.6 تريليون دولار أمريكي على التوالي، بمعدل زيادة بلغت تقريبا ضعف منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى (2.9 تريليون دولار أمريكي) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2.3 تريليون دولار أمريكي)، تليهم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة جنوب آسيا بواقع حوالي 2 تريليون دولار أمريكي لكلا منهما، ثم تأتي أخيراً منطقة غرب أوروبا بفارق كبير لتسجل 192 مليار دولار أمريكي، وتوسّط الترتيب المناطق الجغرافية الثلاثة المتبقية وهم جنوب آسيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لتكون حصصهم على التوالي 2.02 و 2.07 و2.3 تريليون دولار، كما هو موضح في الجدول رقم(1).

يتضح من ذلك أن المناطق الجغرافية التي حوت دولاً ضعيفة الدخل لم تكن وحدها التي احتاجت إلى قروض وإنما المناطق الجغرافية ذات الدول الصناعية الكبرى عالية الدخل لم تخل هي الأخرى من تلقي قروضاً وتمويلات متنوعة من الجهات المانحة لدعم اقتصاداتها كمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي وهي أكبر ثاني منطقة استحواذا للقروض من المؤسسات والجهات الدولية رغم أن الصين واليابان والكوريتين وماليزيا وسنغافورة جزءاً من هذه المنطقة.

المستوى الثاني من الإجابة علي سؤال من أخذ الديون، يتعلق بتوزيع الديون على القطاعات والمؤسسات المختلفة داخل الدول المدينة، وبحسب البيانات المتاحة فإن القطاعات الداخلية المتلقية للديون بالدول المدينة تتمثل في الحكومات والبنوك المركزية، ومؤسسات القطاع العام، ومؤسسات القطاع الخاص، والجهات غير الحكومية المضمونة من الحكومة، والجهات غير الحكومية المضمونة من القطاع العام، وجهات القطاع الخاص غير المضمونة، والقروض الموجهة للحكومة كضامن للدين العام.

واذا بدأنا بأول جهتين كان لهم النصيب الأكبر من الديون الخارجية وهما الحكومات والجهات غير الحكومية المضمونة من القطاع العام، اعتماداً على متوسط النسب لكلا منهما (28.06 % للأولى و29.14 % للثانية) خلال الستة عقود، نرى أن القطاع الحكومي كان القطاع الأعلى في الاقتراض في 1970 (32 %)، ثم انخفض خلال 1980 (21.9 %) بواقع 10 درجات مئوية، ليعاود الارتفاع في 1990 (28.9 %) بواقع 7 درجات تقريباً وفي 2000 (33.3 %) بواقع 4 درجات مئوية، ثم ينخفض مرة أخرى خلال العقدين الأخيرين (26.75 % و 25.29 %)، أي أن أعلى فترة اقتراض حكومي كانت ما بين 1990 و2000.

وفي حين أن ديون الجهات غير الحكومية المضمونة من القطاع العام ارتفعت في 1990 بنسبة 32% بعد أن كانت 28.5 % و29.5 % في 1970 و1980 على التوالي. لكنها عكس القطاع الحكومي انخفضت نهاية العقد 2000 بنسبة 30 %، واستمر الانخفاض نهاية 2010 (26.6 %) وانتهى بارتفاع طفيف نهاية 2020 (27.9 %).

وقد تفاوتت نسب اقتراض باقي الجهات المَدينة عن الجهتين السابقتين، وتراوحت النسب المتوسطة لها ما بين 2.78 % لأقل جهة مُقترضة وهي الحكومة كضامن للدين العام و9.02 % للقطاع الخاص و8.7% للجهات غير الحكومية المضمونة من الحكومة.

وبمزيد من النظر إلى الجهات المقترضة بالمناطق الجغرافية خلال آخر عقد والذي انتهى في 2020 سنلاحظ تفاوتٍ كبيرٍ في النسب، حيث إن أعلى نسبة اقتراض- علىً مستوى القطاعات المُقترضة- من إجمالي قيمة الديون لكل منطقة جغرافية على مستوى جميع المناطق- كان للقطاع الحكومي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وغرب أوروبا، وجنوب آسيا (35.9 %)، (33.9 %) و(32.5 %) على التوالي. تليها جهات غيرٍ حكوميةٍ مضمونة من القطاع العام بنسب متقاربة جدا تتصدرها مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 29.3 %، 29.2 % و28.4 % على التوالي. ويأتي بعدها في الترتيب الديون غير المضمونة للقطاع الخاص بنسب متقاربة نسبيا في غرب أوروبا، وشرق آسيا والمحيط الهادي، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى (20.5 %، 17.9 %، 17.5 %) على التوالي. أما باقي الجهات المُتلقِية للقروض فلا يوجد تفاوت كبير فيما بينها خاصة القطاع الخاص، والجهات غير الحكومية المضمونة من الحكومة، والقطاع العام حيث سجلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى أعلى النسب التي تراوحت ما بين 8 % الى 12 %. (الشكل 2).

وعلى مستوى التطور التاريخي، يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) أن حصة البنوك المركزية من القروض شهدت أعلى مستوياتها خلال العقود الثلاث الأولى من فترة الرصد، حيث حصلت البنوك المركزية على 7.40 % من القروض خلال السبعينيات، ثم 6.38 %، ثم 7.96 %، في التسعينيات، لكنها تراجعت في العقود الثلاثة الأخيرة لتصل الي ادني مستوياتها في العقد الأخير بحصة قدرها 2.8 %.

اختلف الأمر في القروض المقدمة للقطاع الخاص، التي مالت حصتها الي التصاعد التدريجي المستمر، لتقفز من 6.44 % في العام 1970، الي 1053 % في العام 2020، وفي غضون ذلك لم تشهد تراجعات ملحوظة، حيث كان أدنى مستوي لها في العام 2000 حينما سجلت 8.49 %، وكان التطور في حصة الجهات غير الحكومية المضمونة من الحكومة اقرب إلي التطور في حصة القطاع الخاص، من حيث الميل للتصاعد، وقلة التراجعات والهبوط، وهو ما لا نجده في حصة القطاع العام، التي مالت في معظم الأحيان إلى الهبوط، حيث بدأت بـ 9.88 % في العام 1970، وانتهت بـ 7.5 % في العام 2020، ولم تشهد قفزات أو تصاعد ملحوظ سوي مرة واحدة في العام 1980 حينما سجلت 14.04 %، ولم تعد لمثل هذا المستوى مرة اخري.

نخلص في النهاية إلى أن نوبات النمو السريع للديون بدأت منذ 1970 عندما انطوت على أزمات مالية أضعفت بدرجة كبيرة نصيب الفرد من الدخل والاستثمار، واشتدت وطأتها بمرور الوقت نتيجة تراكم ديون القطاعات الحكومية والخاصة، ولا سيما انها لم تقتصر على منطقة واحدة أو منطقتين.

إجماليات الديون الخارجية العالمية في العام 2020 موزعة على المناطق الجغرافية بحسب الجهات المتلقية داخل الدول المدينة بالنسبة المئوية

المنطقة	اجمالى قيمة الديون	البنك المركزي	الحكومة	الحكومة كضامن للدين العام	القطاع الخاص	القطاع العام	جهات غير حكومية مضمونة من الحكومة	جهات غير حكومية مضمونة من القطاع العام	ديون غير مضمونة للقطاع الخاص	اجمالى النسبة
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2,302,203,380,193	5.32%	35.90%	4.04%	8.49%	3.44%	8.49%	28.45%	5.88%	100.00%
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2,070,613,393,107	5.09%	30.16%	2.38%	9.63%	3.99%	9.60%	29.21%	9.94%	100.00%
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6,172,520,510,023	1.07%	23.40%	2.03%	12.22%	8.70%	12.19%	29.31%	11.06%	100.00%
جنوب آسيا	2,025,462,247,353	7.12%	32.57%	1.84%	6.27%	5.20%	6.26%	26.12%	14.63%	100.00%
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5,605,965,089,276	1.78%	21.44%	0.76%	11.13%	8.68%	11.13%	27.09%	17.99%	100.00%
شرق أوروبا وآسيا الوسطى	2,929,420,360,656	1.71%	19.26%	1.70%	11.26%	10.40%	11.26%	26.89%	17.51%	100.00%
غرب أوروبا	192,424,371,613	4.41%	33.99%	1.87%	6.13%	1.02%	6.13%	25.95%	20.49%	100.00%
الاجمالى	**21,298,609,352,221**	**2.80%**	**25.29%**	**1.88%**	**10.53%**	**7.50%**	**10.51%**	**27.96%**	**13.53%**	**100.00%**

مصدر البيانات الأولية :قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية ـ البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/ids ـ التحليل والعرض:مركز جسور

اجماليات الديون الخارجية العالمية التي تلقتها الدول المدينة في نهايات العقود الستة الماضية موزعة بحسب الجهات المتلقية بالدول المدينة بالنسبة المئوية

الجهة المتلقية	1970	1980	1990	2000	2010	2020
اجمالى القروض	194,907,616,775	1,610,266,650,466	4,222,926,424,353	6,174,000,450,018	9,550,668,131,545	21,298,609,352,221
البنك المركزي	7.40%	6.38%	7.96%	4.14%	3.73%	2.80%
الحكومة	32.12%	21.95%	28.90%	33.32%	26.75%	25.29%
الحكومة كضامن للدين العام	2.64%	3.53%	2.35%	2.88%	3.38%	1.88%
القطاع الخاص	6.44%	10.61%	9.59%	8.49%	8.47%	10.53%
القطاع العام	9.88%	14.07%	8.47%	5.59%	7.03%	7.50%
جهات غير حكومية مضمونة من الحكومة	5.53%	10.04%	9.36%	8.34%	8.38%	10.51%
جهات غير حكومية مضمونة من القطاع العام	28.50%	29.57%	32.10%	30.02%	26.69%	27.96%
ديون غير مضمونة للقطاع الخاص	7.49%	3.85%	1.27%	7.22%	15.58%	13.53%
الاجمالى	**100.00%**	**100.00%**	**100.00%**	**100.00%**	**100.00%**	**100.00%**

مصدر البيانات الأولية :قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية ـ البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/ids ـ التحليل والعرض:مركز جسور

لأن المعرفة تسبق الرأي

جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والمجتمعية
JOSOR CULTURAL-DEVELOPMENT STUDIES CONSULTING
دلة البركة Dallah Albaraka

أسسه : صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة : هديل صالح كامل

www. josor.org
نشرة رقم 36 ـ يناير 2023

نتائج 60 سنة: 22,7% من صادرات السلع والخدمات عالمياً لخدمة الدائنين

■ جمال محمد غيطاس

أفضت أنشطة الاستدانة الخارجية التي شهدها العالم خلال فترة الستين عاما الواقعة بين 1970 و2020 إلى تضخم وتوحش حجم الدين الخارجي العالمي بصورة لافتة للغاية، حيث باتت قيمة الدين تفوق إجمالي قيمة الاحتياطيات النقدية المتاحة عالميا بما يقارب الثلث، أو بعبارة أخرى تمثل الاحتياطيات النقدية العالمية ما قيمته 71.8 % من اجمالي الدين الخارجي العالمي، ليس هذا فقط، بل هناك الكثير من المؤشرات الدالة على هذا التوحش، من بينها أن إجمالي خدمة الدين سنويا (الأقساط والفوائد وغرامات التأخير)، يشكل ما يزيد قليلا علي خمس قيمة صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي حول العالم، أو تحديدا تشكل خدمة الدين 22.7% من اجمالي هذه الصادرات، ما يجعل من الاستثمار في الإقراض واحدا من أبرز الأنشطة الربحية عالميا، بغض النظر عما يخلفه هذا الربح من تعقيدات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة واسعة النطاق في ربوع العالم.

من بين اكثر من 227 أداة لقياس ومتابعة أوضاع الديون الخارجية العالمية، تم في مركز جسور تتبع وتحليل عشر أدوات قياس ذات علاقة مباشرة بأوضاع الاقتصاد الكلي بالدول المختلفة، كما هو موضح بالجدول رقم (1)، للوقوف على ابرز ما انتهت اليه قضية الديون الخارجية عالميا، وذلك استنادا للبيانات الأولية الواردة في قاعدة بيانات البنك الدولي حول إحصاءات الديون العالمية الصادرة نهاية العام الماضي 2022.

عند استعراض المدى الذي بلغته الديون الخارجية العالمية في العام 2020، وهو العام الاحدث في بيانات البنك الدولي، يمكن ملاحظة أن الديون الخارجية قد تمكنت من مفاصل الاقتصاد العالمي، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من حركته وأنشطته، فأرصدة الديون تعادل 70.3 % من الناتج القومي الإجمالي العالمي، و23.1 % من قيمة صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي، وخدمة الدين وحدها تعادل 22.7 % من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي، ما يعني أن ما يناهز ربع عائد الجهد والعرق الذي يبذله المواطنون شرقا وغربا يذهب مباشرة الى جيوب الدائنين في صورة فوائد وغرامات تأخير واقساط، بل أن مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي، وهي بند بسيط في مدفوعات الديون، تشكل 1.6 % من الناتج القومي الإجمالي عالميا.

يبدو من الجدول أيضا أن عاصفة الديون ضربت كل مناطق العالم تقريبا، باستثناء منطقة أمريكا الشمالية التي لا تظهر بالجدول، واللافت ان منطقة غرب أوروبا الأكثر تقدما وثراءً، تشتد بها وطأة الديون الى مدى لا يقل كثيرا عما تشهده منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تصنف في عداد المناطق الأقل تقدما، ومنطقتا شرق آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال افريقيا الأكثر نموا، فالديون تعادل 39.3% من الاحتياطيات النقدية في أوروبا، وخدمة الدين لديها تعادل 44.8 % من قيمة صادرات السلع والخدمات والدخل الاولي.

يلاحظ من الجدول أيضا أن الوضع اكثر سوءا وتعقيدا في مناطق أخرى، ففي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي تبلغ الديون ما يعادل نحو 110.6 % من الاحتياطيات النقدية ببلدان المنطقة، وتبلغ ارصدة الديون ما يعادل نحو 150.4 % من قيمة صادرات السلع والخدمات، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يتدهور الأمر لتصل القيمة الحالية للدين الخارجي الي ما يعادل 139.6 % من صادرات السلع والخدمات، فيما تبلغ الأرصدة الاجمالية للديون ما يعادل 246.4 % من صادرات السلع، وتبلغ ارصدة الديون الخارجية ما يعادل 66 % من الناتج القومي الإجمالي، وترتفع تكلفة خدمة الدين الي 2 % من الناتج القومي الإجمالي، وهي النسبة الأعلى عالميا على الإطلاق في هذه النقطة.

كشفت التحليلات التي أجريت علي بيانات السنة النهائية لكل عقد من العقود الستة الماضية، أن أنشطة الإقراض والاستدانة لم تفقد زخمها خلال الفترة من 1970 الي 2020، بل ظلت محتفظة لنفسها بقوة دفع متصلة، وكما يوضح الجدول رقم (2)، فإن ارصدة الديون كانت تعادل 22.1 % من الناتج القومي الإجمالي في العام 1970، ثم تصاعدت وقفزت الي 96.4 % في العام 1990، ثم تراجعت الي 43.5 في العام 2010، وبنهاية العقد الثاني من القرن الحالي كانت قد استعادت عنفوانها وأصبحت تشكل 63.7 % من الدخل القومي الإجمالي، وهي نسبة تعادل ثلاثة اضعاف ما كان سائدا في العام 1970.

شيء مماثل حدث في المؤشر الخاص بقياس قيمة ارصدة الديون الخارجية من صادرات السلع والخدمات، ففي العام 1970 كانت قيمة ارصدة الدين تعادل 144.3 %، وقفزت خلال العقدين التاليين لتسجل أعلى ذروة لها في العام 1990، حينما كانت ارصدة الديون العالمية تعادل 443.6 % من قيمة صادرات السلع والخدمات حول العالم، وفي العقدين التاليين سجل هذا المؤشر هدوءً نسبيا، وعادت ارصدت الديون لتمثل 226.9 % من اجمالي صادرات السلع والخدمات في العام 2020.

لم يكن المؤشر الخاص بإجمالي خدمة الدين مقابل صادرات السلع والخدمات مختلفا عن المؤشرين السابقين، إذ انطلق هو الآخر من مركز قوة في العام 1970، وسجلت الديون قيمة تعادل 17 % من صادرات السلع والخدمات، ارتفع إلى 20.6 % في العام 1990، ثم تراجع قليلا خلال العقدين التاليين، ويعود لقوته وعنفوانه مرة أخرى في نهاية العقد الأخير ويبلغ 20.6 % من قيمة الصادرات، وهو رقم يتجاوز ما سجله في نقطة البداية قبل ستين عاما بنحو 3 %.

تكشف الأرقام السابقة عن أمرين مهمين في أنشطة الإقراض والاستدانة، الأول هو قدرة هذه الأنشطة على الانتشار بعمق وقوة عبر مناطق العالم الست، والثاني هو القدرة على الاستمرار بقوة وحيوية ظاهرة عبر ستة عقود، والأمران يؤكدان أن أنشطة الديون الخارجية ظاهرة شديدة الوطأة على الاقتصاد العالمي، وقادرة على أن تحتفظ لنفسها بقوة دفع جبارة، لا تضعف أو تلين إلا لفترات قصيرة، ثم ما تلبث أن تعود الي عنفوانها مرة اخري، ما يؤكد أنها ليست أنشطة عارضة، أو هامشية في مسيرة الاقتصاد العالمي، بل صناعة متجذرة تحفر لنفسها باستمرار مواطئ اقدام، ومجالات للحركة والتوسع والتعميق،ساعية لتوليد الربح عبر الإقراض مقابل الفوائد والغرامات، ومستثمرة في ذلك الطلب علي الديون، الذي يقف وراؤه طيف واسع من الطموحات والرغبات والحماس واللهفة علي التنمية، وأيضا طيف من النهم للمال والسلطة، ولذلك كثيرا ما تنتهي الي مآزق تقود بلدان واقتصادات عديدة من ضعف الي ضعف، ومن سيء إلي أسوأ ولا يستفيد منها سوي حفنة صغيرة من الدول وكبار الرأسماليين، شركات ومؤسسات وحتى افراد.

جدول رقم (1) نسبة الديون الخارجية العالمية من بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى في العام 2020 موزعة على المناطق الجغرافية

المؤشر	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	جنوب آسيا	شرق آسيا والمحيط الهادئ	شرق أوروبا وآسيا الوسطى	غرب أوروبا	المتوسط العام
إجمالي الاحتياطيات (٪ من إجمالي الدين الخارجي)	41.4	159.8	38.1	76.6	110.6	37.0	39.3	71.8
إجمالي خدمة الدين (٪ من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي)	16.0	16.8	28.4	16.7	12.0	23.9	44.8	22.7
أرصدة الدين الخارجي (٪ من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي)	256.9	174.1	246.0	269.4	150.4	196.0	317.6	230.1
أرصدة الديون الخارجية (٪ من الدخل القومي الإجمالي)	56.0	72.5	66.0	56.7	57.2	75.6	108.3	70.3
الدين قصير الأجل (٪ من إجمالي الدين الخارجي)	7.7	21.1	10.3	10.1	12.4	14.5	4.5	11.5
الدين متعدد الأطراف (٪ من إجمالي الدين الخارجي)	37.2	20.7	26.0	29.3	25.3	15.7	18.1	24.6
الديون الميسرة (٪ من إجمالي الدين الخارجي)	34.2	10.0	12.5	27.2	21.6	6.1	5.8	16.8
القيمة الحالية للدين الخارجي (٪ من الدخل القومي الإجمالي)	34.2	38.9	37.2	40.3	23.5	28.9	46.0	35.6
القيمة الحالية للدين الخارجي (٪ من صادرات السلع والخدمات والدخل)	167.6	96.0	139.6	189.3	77.7	73.9	137.7	126.0
مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي (٪ من الدخل القومي الإجمالي)	1.1	1.9	2.0	1.0	0.9	1.8	2.3	1.6

مصدر البيانات الأولية :قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية . البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/ids . التحليل والعرض:مركز جسور

جدول رقم (2) نسبة الديون الخارجية العالمية من بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى في نهايات العقود الستة الماضية

المؤشر	1970	1980	1990	2000	2010	2020	المتوسط العام
إجمالي الاحتياطيات (٪ من إجمالي الدين الخارجي)	75.9	32.0	25.6	36.7	80.9	61.6	52.1
إجمالي خدمة الدين (٪ من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي)	17.0	17.7	20.6	16.9	10.4	20.6	17.2
أرصدة الدين الخارجي (٪ من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي)	144.3	180.5	443.6	287.2	139.9	226.9	237.1
أرصدة الديون الخارجية (٪ من الدخل القومي الإجمالي)	22.1	44.2	96.4	74.5	43.5	63.7	57.4
الدين قصير الأجل (٪ من إجمالي الدين الخارجي)	6.3	13.8	12.1	11.0	13.6	10.9	11.3
الدين متعدد الأطراف (٪ من إجمالي الدين الخارجي)	13.7	20.4	32.2	35.4	30.7	28.1	26.7
الديون الميسرة (٪ من إجمالي الدين الخارجي)	23.1	21.8	27.1	30.6	26.3	21.2	25.0
القيمة الحالية للدين الخارجي (٪ من الدخل القومي الإجمالي)						34.1	34.1
القيمة الحالية للدين الخارجي (٪ من صادرات السلع والخدمات والدخل)						129.4	129.4
مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي (٪ من الدخل القومي الإجمالي)	0.7	2.3	2.6	1.9	0.9	1.4	1.6

مصدر البيانات الأولية :قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية . البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/ids . التحليل والعرض:مركز جسور